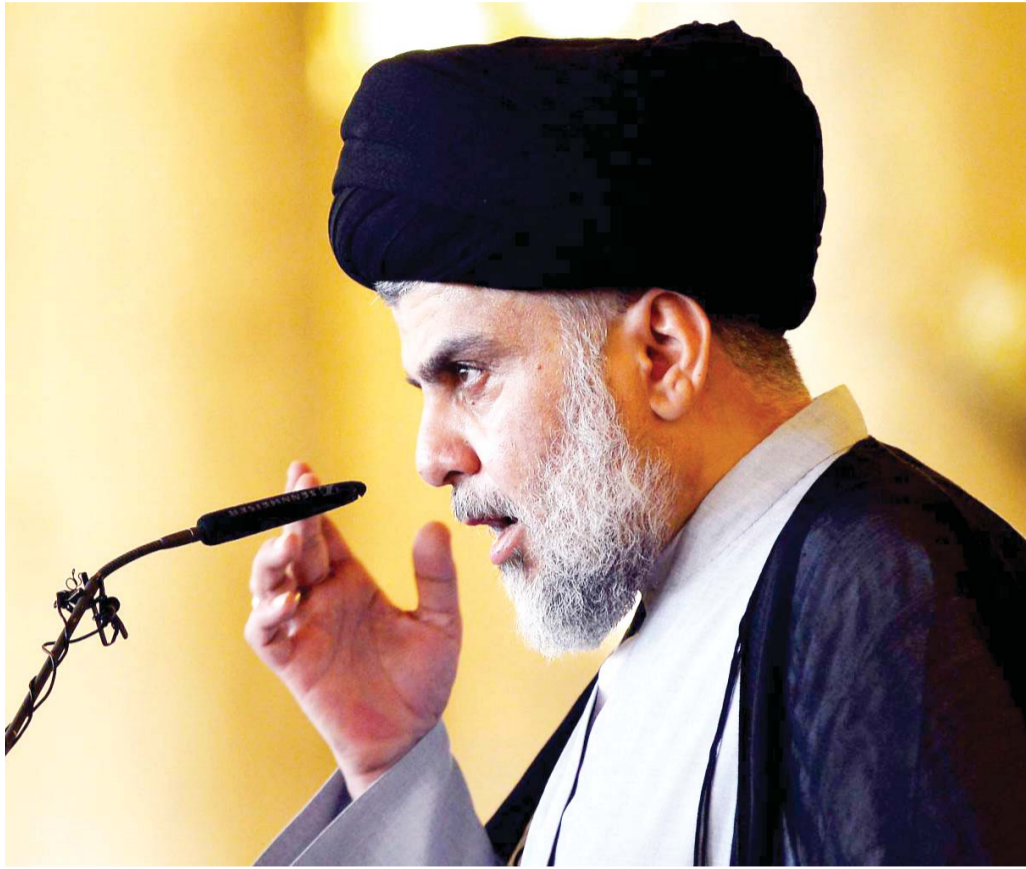


مقتدى الصدر يغازل واشنطن بعد يأسه من نيل ثقة طهران

زعيم التيار الصدري يدعو إلى اتباع الطرق السلمية لطرد «الاحتلال»



نحو وجهة جديدة

تواجد القوات الأميركية في البلاد، حال لم تنسحب امتثالاً لقرار البرلمان العراقي القاضي بإنهاء الوجود العسكري في العراق.

وصوت مجلس الأمة العراقي في يناير الماضي بالأغلبية على إنهاء الوجود العسكري الاجنبي على اراضي البلاد إثر مقتل سليمان والمهندس علي يد القوات الاميركية. وحث مقتدى الصدر في تغريدته على «اتباع السبل السياسية والبرلمانية لإنهاء الاحتلال ومنع تدخلاته»، مبتعداً بذلك عن القضايا المنتهجة للعنف وسبلة لإنهاء الوجود العسكري الاميركي في العراق.

ومنذ بروزه سنة 2003 ضمن مجموعة رجال الدين والسياسيين الذين ظهروا في واجهة المشهد العراقي إثر إسقاط الولايات المتحدة لنظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، عرف مقتدى الصدر بمواقفه المتقلبة حدّ التصارب في الكثير من الأحيان، فبعد رفعه لواء مقاومة الاحتلال الاميركي البريطاني للبلاد، عاد لاحقاً ليعن عن حل زراعته العسكرية جيش المهدي، معلناً موقفًا سلبياً من الميليشيات التي وصفها بـ«الوقحة»، لكنه لم يطبق قراره بالفعل.

إذ اكتفى بتغيير تسمية تلك الميليشيا، إلى سرايا السلام، وفي سنة 2013 فاجأ السرايا العام العراقي بتسريب خبر عن قراره اعتزال الحياة السياسية وإغلاق مكتبه الخاص في النجف وذلك احتجاجاً على تردي الوضع الأمني وتصرفات بعض العناصر المحسوبة على تياره، لكن ما فعله منذ ذلك الحين هو المزيد من الغرق في الشأن السياسي وملاحقة الدور القيادي الذي يلعب به.

البريطانية في بغداد حيث استهدف، الثلاثاء، هجوم عبوة ناسفة سيارة دبلوماسية بريطانية في محيط المنطقة الخضراء شديدة التحصين بالعاصمة بغداد. وجاء الانفجار بعد ساعات من إطلاق مجهولين ثلاثة صواريخ كاتيوشا على المنطقة ذاتها أسقطت المنظومة الدفاعية بالسفارة الأميركية أحدها، وفق مصدر أمني عراقي.

الصدر كان سباقاً إلى استخدام العنف ضدّ القوات الأميركية عن طريق ذراعته المسلحة المعروفة بجيش المهدي

وكانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى تركيز منظومة مضادة للصواريخ والقذائف قصيرة المدى لحماية مقر سفارتها الضخم في بغداد بعد أن تعدت خلال الأشهر الماضية عمليات استهدافه بصواريخ الكاتيوشا.

وسبق تلك الأحداث في بغداد تفجيران بعبوتين ناسفتين استهدفاً، الإثنين في موقعين منفصلين بمحافظة الديوانية وبابل جنوبي بغداد، أرتالا كانت تنقل معدات لقوات من التحالف الدولي ضد داعش بصدد الانسحاب من العراق.

وكانت فصائل شيعية مسلحة، بينها كتائب حزب الله العراقي المرتبطة بإيران، قد هددت باستهداف مواقع

مع واشنطن. ويبدو أنّ قراءة الصدر للمشهد السياسي الحالي في العراق قادته إلى أنّ الولايات المتحدة لا تزال ممسكة ببعض خيوط اللعبة السياسية في البلد وأنّ التقرب منها يمكن أن يحقق له من المكاسب ما لم يتمكن من الحصول عليه من إيران.

وأخذ الصراع الإيراني الأميركي على أرض العراق منعطفًا أكثر حدة منذ أقدمت الولايات المتحدة مطلع العام الجاري على قتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني بضربة جوية قرب مطار بغداد أودت أيضاً بالقائد الميداني لعمليات الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس.

وبات إخراج القوات الأميركية رهانا إيرانياً، تعمل طهران على تحقيقه عن طريق الميليشيات الشيعية التابعة لها والتي صعدت مؤخراً من هجماتها على المصالح الأجنبية في العراق، وخصوصاً المصالح الأميركية.

وفي نطاق تنويع عملياتها استهدفت تلك الميليشيات فجر الجمعة مقر المعهد الأميركي لتعليم اللغة الإنجليزية بمدينة النجف جنوبي العراق بعبوة ناسفة ألحقت به أضراراً مادية وصفت بالجسيمة.

كما فجرت الميليشيات، مساء الخميس، عبوة ناسفة في رتل شاحنات يحمل معدات للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في محافظة بابل وسط البلاد، دون أن يسفر التفجير عن وقوع ضحايا.

وشملت الهجمات على المصالح الدبلوماسية والعسكرية الأجنبية في العراق، أيضاً، البعثة الدبلوماسية

عندما يتحوّل مقتدى الصدر مؤسس جيش المهدي وأحد أول دعاة استخدام العنف لطرد القوات الأميركية من العراق بعد غزو سنة 2003، إلى داعية لاتباع الطرق السلمية لإخراج القوات الأميركية من البلاد، فإن ذلك لا يمكن فهمه إلا باعتباره «رسالة غزل» لواشنطن على حساب طهران التي لم ينجح زعيم التيار الصدري في نيل ثقته، حيث فضلت دائماً العمل مع خصومه ومناقسيه من أعضاء البيت السياسي الشيعي، ما أثر على دوره السياسي في العراق، وحرمة من الدور القيادي الذي يعتبره حقاً له موروثاً عن أسرته ذات المكانة المرموقة في مجال التدين الشيعي.

التنفيذ (العراق) - دعا رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر إلى اتباع الطرق السلمية وعدم استخدام العنف لإخراج القوات الأميركية من العراق، وذلك بعد أن شهدت الهجمات على المصالح والقوات الأجنبية في البلاد تصاعداً وتنوعاً ملحوظين خلال الفترة الأخيرة.

وعادة ما تنسب تلك الهجمات إلى الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران، والتي تتخذ من الأراضي العراقية ميداناً صراعاً على النفوذ ضدّ الولايات المتحدة، حيث يُنظر إلى التصعيد الأخير الذي طال مواقع تركزت قوات أجنبية وقوافل إمدادها بالمؤن وبعثات دبلوماسية في بغداد، ولم يستثن أخيراً مركزاً أميركياً لتعليم اللغات، باعتباره محاولة إيرانية لدفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سحب قوات بلاده من العراق قبل الانتخابات الرئاسية المقررة لشهر نوفمبر القادم.

وتجنّب الصدر في تغريدته الإشارة إلى القوات الأميركية واكتفى باستخدام عبارة «احتلال العراق» حرصاً على تجنب شبهة الانحياز للجانب الأميركي ضدّ إيران، لكنّ منتقدي زعيم التيار الصدري المعروف بتقلب مواقفه وكثرة مفاجاته حدّ الغرابة في الكثير من الأحيان، رأوا في دعوته إلى نبذ العنف ضدّ المصالح الأجنبية «مغالطة» للإيرانيين، وفق عبارة أحد النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

وذكر الناشط ذاته بأن الصدر كان من السابقين إلى استخدام العنف ضدّ القوات الأميركية عن طريق ذراعته المسلحة التي شكلها سنة 2003 تحت اسم جيش المهدي، متخذاً من صحيفة الصورة الناطقة باسم تياره منبراً للدعوة إلى مقاومة الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق.

وقال الصدر في تغريدته «لا أجد من المصلحة إدخال العراق في نفق مظلم وفي أتون العنف»، مؤكداً «لا أجد من المصلحة استهداف المقدرات الثقافية والدبلوماسية». كما اعتبر أنّ اللجوء إلى العنف «يعرض العراق وشعبه للخطر المحقق».

ويصف خصوم الصدر الرجل بأنه دائم البحث عن دور قيادي في حكم العراق يعتبره حقاً أصيلاً له موروثاً عن أسرته ذات المكانة المرموقة في مجال التدين الشيعي. وخلال الانتفاضة الشعبية غير المسبوقة التي شهدتها العراق انطلاقاً من خريف العام الماضي والتي وضعت النظام القائم على حكم الأحزاب الشيعية الموالية لإيران، أمام خطر السقوط، لاحت فرصة ثمينة للصدر للتقدّم إلى واجهة المشهد عبر لعبه دور المنقذ للنظام باستخدام طريقته المعهودة في توظيف شعبيته داخل الأوساط الشيعية الفقيرة لاختراق الحراك الاحتجاجي من الداخل وتفكيكه بالتدريج، لكنه فشل في ذلك حيث تواصلت الحركة الاحتجاجية حتى إسقاط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي المقرّب من إيران ومجيء حكومة رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي غير المحسوب على المعسكر الإيراني والمعروف بعلاقاته الوثيقة

توجه دولي لفرض خطة غريفيث للسلام في اليمن عبر مجلس الأمن

إيقاف الحرب في اليمن وفرض مبادرة التسوية الشاملة التي اقترحها غريفيث والتي تتحاز شكلاً ومضموناً للطرف الانقلابي.

وحصل غريفيث على دعم جديد لجهوده المتعثرة في اليمن في أعقاب إعاطته التي قدمها لمجلس الأمن الدولي الثلاثاء، والتي ألح فيها إلى فشل جهود إحلال السلام في اليمن وانزلاق البلاد نحو مستوى أكثر حدة من العنف.

وصدر الخميس بيان مشترك عن ألمانيا والكويت والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا والاتحاد الأوروبي بشأن الصراع في اليمن، تركز حول دعم جهود المبعوث الأممي إلى اليمن وخطته، وقال البيان إن اللقاء ناقش الحاجة الملحة إلى خفض التصعيد العسكري وإحراز تقدم سياسي، وتجديد الدعم الكامل للمبعوث الخاص إلى اليمن وجهود لتسهيل الاتفاق المشترك بين الأطراف اليمنية على وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، وعلى السبل الإنسانية والاقتصادية، واستئناف عملية سياسية شاملة وجامعة.

وصفت مصادر سياسية يمنية البيان بأنه يأتي في سياق الضغط الدولي والأممي المتصاعد والمتنامع لفرض صيغة غريفيث للحل في اليمن، وإنهاء الحرب على قاعدة الاعتراف بالنتائج المتحققة فعلاً وخارطة القوة التي أفرزها الصراع في عامه السادس.

وتتشكل خطة المبعوث الأممي المدعومة دولياً للحل في اليمن من مضامين اتفاق السويد كمحددات لخفض التوتر والجوانب العسكرية والأمنية والإنسانية في التسوية الشاملة، بينما تستمدّ الخطة رؤيتها للحل السياسي والفترة الانتقالية من مبادرة وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري التي رفضتها الحكومة اليمنية جملة وتفصيلاً.

وظهر تأثير مبادرة كيري في بيان الدول الثماني والاتحاد الأوروبي حول الصراع في اليمن والذي شدد على «الحاجة الملحة لأن يُبرم الأطراف، من خلال العملية السياسية، اتفاقاً انتقالياً شاملاً على وجه السرعة لإنهاء الصراع، والدخول في فترة انتقالية يتم فيها تقاسم السلطة بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية، وضمان الانتقال السلمي للسلطة في نهاية هذه الفترة إلى حكومة شمولية جديدة على أساس انتخابات وطنية ذات مصداقية».

وكتشفت مصادر سياسية يمنية لـ«العرب» عن ضغوط هائلة تعرضت لها الشرعية اليمنية خلال الفترة الماضية للقبول بخطة غريفيث التي تعتبرها الحكومة شرعية للانقلاب الحوثي والنتائج المترتبة عليه، مشيرة إلى استفاد المبعوث الأممي للتعدلات على الخطة في نسختها الثالثة التي يعتزم وفقاً للمعلومات تقديمها كمسودة للحل النهائي في اليمن بهدف إقرارها في مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع.

وأكد غريفيث في إعاطته أمام مجلس الأمن، على قيامه بإرسال «مسودة» متقدّمة للإعلان المشترك، إلى الطرفين اللذين قال إنه يناقش معهما المسودة منذ ستة أشهر، مشيراً إلى أن «هذه المسودة تعكس الملاحظات التي أفرزتها الجولات السابقة لهذه المحادثات خلال تلك الأشهر، وتوازن بينها».

عَدَن - انطلقت الجمعة في سويسرا الجولة الرابعة من المباحثات بين الحكومة اليمنية والحوثيين المتعلقة بملف الأسرى، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي.

وعلق المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث على اللقاء الذي تم بإلحاح منه كما أكدت ذلك مصادر مطلعة لـ«العرب» في وقت سابق، في تغريدة على تويتر قال فيها «رسالتنا إلى الأطراف هي استكمال النقاشات ليتمّ إطلاق سراح المحتجزين بسلاسة وإدخال الراحة إلى قلوب الآلاف من العائلات اليمنية».

وقلت مصادر يمنية من أهمية اللقاء معتبرة أنه ذو طابع فني يأتي امتداداً لثلاثة اجتماعات تمت في الأردن لتنفيذ الشق المتعلق بتبادل الأسرى في اتفاق السويد بمشاركة فريق متخصص في ملف الأسرى وليس وقد سياسياً.

وأشارت مصادر «العرب» إلى أن الاجتماع جاء نتيجة ضغط من المبعوث الأممي لحلحلة الجمود في مسار السلام اليمني وهو ما يفسر سبب عقد الاجتماع في سويسرا وليس عمان.

مباحثات سويسرا ذات طابع فني مقتصر على تبادل الأسرى، والمشهد اليمني غير مهمياً في الفترة الحالية لتسوية سياسية

واستبعدت المصادر نجاح لقاء سويسرا في تحقيق اختراق في الملف اليمني نتيجة لغياب أي عوامل لتهيئة المشهد لتسوية سياسية محتملة، وهو الأمر الذي اعترف به غريفيث نفسه في إعاطته الأخيرة لمجلس الأمن، في ظل مؤشرات متزايدة على أن التحولات العسكرية المتسارعة ستفرض نفسها في رسم مستقبل الحل النهائي في اليمن.

وأرجعت المصادر السبب الرئيسي في فشل اتفاق تبادل الأسرى رغم أنه أقل الملفات تعقيداً إلى إصرار الحوثيين على تسليم معتقلين مدنيين يتم اختطافهم من المنازل مقابل إطلاق السلطة الشرعية لأسرى حرب مقاتلين يمكن أن يعودوا في اليوم التالي إلى جبهات القتال، مع غياب أي ضمانات تمنع الحوثيين من اعتقال المزيد من المدنيين لبلادتهم بأسرى حرب في المستقبل.

وقال مصدر في الحكومة اليمنية تعليقاً على إمكانية تحول لقاء سويسرا الخاص بالأسرى إلى مدخل لتفاهات أوسع «إن التعثر في ملف تبادل الأسرى مختلف تماماً عن تعقيدات التسوية السياسية التي لا يؤمن بها الحوثي أصلاً حيث يتعامل مع محطات الحوار السياسي كمدخل لمراحل جديدة من التصعيد العسكري وهنا تكمن المشكلة الأساسية في فشل أي اتفاق سياسي وقع أو شارك فيه الحوثي مثل مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة وحتى مشاورات الكويت التي تراجع عن مخرجاتها في آخر لحظة».

ولفت المصدر الحكومي الذي طلب عدم ذكر اسمه إلى أن «الهجوم على مارب في هذا التوقيت وبهذا الشكل من الإصرار هو محاولة لإحكام السيطرة على أحد أبرز معاقل الشرعية في شمال اليمن، استباقاً لأي ضغوط دولية



اللحظة التي لم تكن بعد

العراق يحكم إغلاق حدوده بوجه الزوار الإيرانيين

بغداد - أعلنت السلطات العراقية، الجمعة، عن تشديد عملية تأمين المنافذ الحدودية لمنع دخول الزوار الإيرانيين الشيعة المتوجّهين إلى كربلاء للمشاركة في إحياء أربعينية مقتل الإمام الحسين. وجاء ذلك في بيان لهيئة المنافذ الحدودية العراقية عقب تداول مقاطع مصورة عبر منصات التواصل الاجتماعي تظهر اقتحام إيرانيين للحدود مع العراق، بعد أن قرّرت السلطات العراقية منع دخول الزوار من خارج البلاد ضمن إجراءات التوقيف من وباء كورونا.

ولطالما شكّل الزوار الإيرانيون الذين يتدفقون كل سنة بالملايين على العراق لإحياء المناسبات الدينية الشيعية، عبئاً أمنياً على البلد الذي يجهد منذ سنوات طويلة لاستعادة استقراره، حيث يتطلب تأمين تلك الأعداد الكبيرة من هجمات محتملة على خلفية التوتر الطائفي السائد بالبلد والمنطقة، رصد إمكانيات بشرية ومادية هائلة.

وأكدت هيئة المنافذ «التزامها الكامل بقرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية، التي أوصت بإغلاق الحدود البرية أمام دخول الزائرين الإيرانيين للاجتماعي تظهر اقتحام إيرانيين للحدود مع العراق، بعد أن قرّرت السلطات العراقية منع دخول الزوار من خارج البلاد ضمن إجراءات التوقيف من وباء كورونا.

ولطالما شكّل الزوار الإيرانيون الذين يتدفقون كل سنة بالملايين على العراق لإحياء المناسبات الدينية الشيعية، عبئاً أمنياً على البلد الذي يجهد منذ سنوات طويلة لاستعادة استقراره، حيث يتطلب

تأمين تلك الأعداد الكبيرة من هجمات محتملة على خلفية التوتر الطائفي السائد بالبلد والمنطقة، رصد إمكانيات بشرية ومادية هائلة.

وأكدت هيئة المنافذ «التزامها الكامل بقرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية، التي أوصت بإغلاق الحدود البرية أمام دخول الزائرين الإيرانيين للاجتماعي تظهر اقتحام إيرانيين للحدود مع العراق، بعد أن قرّرت السلطات العراقية منع دخول الزوار من خارج البلاد ضمن إجراءات التوقيف من وباء كورونا.